



PROVISIONAL  
A/38/PV.25  
13 October 1983  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك  
يوم الاثنين، ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ايويكا ( بنمبا )  
نم : السيد نزي مانا ( بوروندي )  
( نائب الرئيس )

— المناقشة العامة [ ٩ ] (تابع)

القي كلمات :

السيد نزي ( الكونغو )  
السيد شور ( الثمن )  
السيد كيونيبارافي ( فيجي )  
السيد مايسو ( اوروغواي )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمر،  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services DC2-0750,  
2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .  
83-64145/A



وخلال هذه الدورة ، تكلم من فوق هذه المنصة رؤساء دول وحكومات مجلون ، استجابة لرغبة مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز ورئيستها السيدة انديرا غاندي ، وذلك لكي يلفتوا انتباه المجتمع الدولي الى المشكلات الخطيرة المنتشرة في انحاء العالم . ان جانبا كبيرا من هذه المشكلات قائم في افريقيا . وأود أن أعبر عن اهتمام جمهورية الكونغو الشعبية بهذه المشكلات .

اننا نجد مشكلة الجنوب الافريقي في مقدمة الاحباطات التي تخيب آمال الشعوب الافريقية . اذ تمت الاطاحة بمشكلة ناميبيا ، عن عمد ، من جانب فريق من مجموعة العمل الخربية ، انضم الى صف جنوب افريقيا ، وادخل في محادثاته مع حركة سوابو ودول خط المواجهة شروطا لاعلاقة لها ، بالمرّة ، بروح قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ونصه .

ان حق شعب ناميبيا في الاستقلال ليس ملزما فحسب ، استنادا الى المسؤولية الخاصة التي تتحملها منظمة الامم المتحدة تجاه هذا الاقليم المستعمر ، ولكنه ملزم ايضا كعامل ضروري من اجل اقامة سلام دائم في الجنوب الافريقي . وعلى هذا ، فليس هناك مجال لاتامة صلة ، أيا كانت ، بين وجود أو عدم وجود القوات الكوبية في أنغولا وتطبيق خطة عمل الامم المتحدة أو أية شروط مسبقّة زائفة على غرار ضمان حياد هذه المنظمة أو ضمان الحياد الذي تريد أن تحصل عليه جمهورية جنوب افريقيا من ناميبيا قبل ان يتمتع شعب هذا البلد بكامل حقوقه الثابتة . ومن ثم ، فنحن مصممون على ان نؤيد من جديد كل جهد جماعي يهدف الى ازالة الجمود الذي يعترى الموقف في ناميبيا ، بغية التوصل الى انسحاب جنوب افريقيا الكامل من كل اراضي ناميبيا ، بما في ذلك خليج والفيش وجزر بنغوين وجميع الجزر الاخرى الواقعة على الساحل ، وكذلك انسحاب قوات بريتوريا غير المشروطة من اراضي انغولا التي تحتل جزءا منها بالتواطؤ الظاهر مع بعض الدول .

ان جنوب افريقيا العنصرية متأكدة من عدم انزال العقوبة بها ، وهذا ما يجعلها تواصل ، على الدوام ، سياستها الاجرامية التي يطلق عليها " ترشيد الفصل العنصرى " . فالى جانب حمى انشاء المعازل " البانتوستانات " ، ترشيد جنوب افريقيا ان تخرج اليوم بعملية اصلاح دستورى مزعوم تبث الفرقة بين أغلبية الشعب ، وذلك بمنح الهنود والمولدين تمثيلا مشكوكا في أمره وهو تمثيل تنكره على السكان السود الذين يشكلون الاغلبية .

ونحن نأمل في ألا ندخر وسعا للقضاء على هذه المهزلة التي استمرت طويلا والتي تدفع ثمنها كل يوم دول خط المواجهة ، خاصة انغولا وزامبيا وزمبابوى وليسوتو وموزامبيق .

وفي الوقت الذى تستشرى فيه مأساة جنوب افريقيا ، متحدية جميع مبادئ القانون والعدالة ، هناك مأساة أخرى تفرض نفسها على وسط افريقيا ، وتتمثل في تدهور الموقف في تشاد . وقد سمعنا ضجيجا كثيرا وشهدنا مناورات عديدة لاضفاء بعد دولي على مشكلة تشاد وتلوينها أيديولوجيا ، ولا علاقة لهذا بشعب تشاد نفسه .

ففي شهر آب/اغسطس الماضي ، وفي برازافيل ، قام عدة رؤساء دول وحكومات من وسط افريقيا ، انضم اليهم الكولونيل مانفستو ، بوصفه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، بصياغة بيان ، وزع في مجلس الامن ، ويتضمن المبادئ الاساسية لتسوية مشكلة تشاد . فاقترحوا ، كحل أساسي ، المفاوضات ، وأوصوا بوقف اطلاق النار بدلا من مواصلة هذه الحرب القائمة بين الاشقاء ، وبعد ذلك انسحاب جميع القوات العسكرية الاجنبية واحترام وحدة وسلامة أراضي تشاد وسيادتها .

ومن ناحية اخرى ، وكما أعلن الرئيس دنيس ساسو نفسه ، فان الكونغو لا يؤمن بحل عسكري للمشكلة كما انه لا يؤمن بالوهم القائل بإمكانية قيام اتجاه واحد

لحكم تشاد . وهذا لم يؤد حتى اليوم الا الى تحرك خطير شجع السيطرة المؤقتة  
 لاتجاه على الاتجاهات الاخرى . وذلك بقوة السلاح . ونحن نرى ان الحل الوحيد  
 لهذه المأساة ، التي يعاني منها شعب تشاد الشقيق ، يكمن في مصالحة ابناة  
 وبنات هذا البلد ، بغية تضافر جهودهم من أجل عملية التعمير الوطني .  
 وينبغي لجميع جهود هؤلاء الذين يعلنون أنهم أصدقاء شعب تشاد والضامنون  
 لأمنه ، ان تتجه نحو هذا الهدف وحده . لاننا نرى ان معيار التضامن مع تشاد  
 لا يقاس بعدد الاسلحة والذخيرة التي تقدم الى هذا البلد لكي يدمر نفسه بنفسه ،  
 ولكنها تقاس بنوعية وكمية المعونة الاقتصادية والانسانية ، فهي الشاهد الوحيد على  
 الاحترام والود اللذين تكنهما لتشاد وشعبها ، الجدير بالفخار والكرامة .  
 ومما يبعث على الارتياح ، في هذه الآونة التي نتكلم فيها ، أن نشهد  
 بالفعل دلائل التزام منظمة الوحدة الافريقية بالوفاء بمهمتها في تشاد ، حتى  
 تحتوى مأساة هذا البلد وشعبه داخل اطار حدوده الحقيقية .  
 ولا يسعنا الا ان نؤيد ، نتيجة لذلك ، كل جهد يبذل في هذا الاتجاه  
 من جانب هؤلاء الذين بوسعهم أن يسهموا حقا ، وعلى المستوى الدولي ، في  
 ايجاد نهاية سارة لهذه الجهود بغية بلوغ هدف المصالحة الوطنية في اطار الاحترام  
 الكامل لسيادة هذا البلد وكرامة شعبه .  
 ونظرا الى عوامل القرابة العديدة التي تربط بين شعبي الكونغو وتشاد ،  
 فان بلادي تحرص على أن تعبر عن استعدادها للمساهمة في هذه الجهود في اطار  
 امكانياتها .  
 ويشغل بال وفد بلادي شعور مشابه ، فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية .  
 والواقع ان حكومة المغرب بدلا من ان تقدم ، عاما بعد عام ، ذرائع عن فساد  
 الموقف ، عليها ان تبذل الجهد لتهيئة اقصى الظروف لتنظيم استفتاء عادل ومنصف  
 يسمح للشعب الصحراوي باستخدام حقه في تقرير المصير .

ويوجد لدى منظمة الوحدة الافريقية ، في هذا المجال ، لجنة مهمتها العمل على تطبيق قرارات منظمة الوحدة الافريقية ، وخاصة القرار الصادر عن مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء الدول والحكومات الذي عقد في اديس أبابا .

وعلى الافارقة ان يضمنوا الجدية لهذا الاستفتاء وأن يعملوا من أجل الوصول الى حل سليم لهذا النزاع الذي أساء مؤخرا الى وجود منظمة الوحدة الافريقية . ونحن نطالب ايضا بأن تقدم الامم المتحدة مساعدتها لمنظمة الوحدة الافريقية بغية ضمان النجاح الكامل لجهود التسوية المتعلقة بمشكلة الصحراء الغربية .

وقد بلغت ازمة الشرق الاوسط ، على مر السنين ، حالة من التوتر تقترب من أشد درجات التوتر حرجا. وهذا التطور الغريب يشجعه ، دون شك ، عاملان غاية في السلبية ، احدهما هو رفض الجانب الاسرائيلي ومن يهيده انه الاعتراف بالواقع الفلسطيني واستخلاص كل ما يترتب على ذلك من نتائج . اما العامل الثاني فهو التدخل في الشؤون الداخلية الذي لا يؤدي الا الى زيادة تعقيد حالة ينظر اليها فحسب من وجهة نظر مناطق النفوذ والمصالح الحيوية المزعومة .

ومن بين النتائج الضارة لمثل هذه الحالة يمكننا ان نذكر احتلال اسرائيل الدائم لارض لا تنتمي اليها وتعديل الهيكل البشري والمادى لما يجب أن يكون هو الوطن الفلسطيني ، واشاعة الفوضى في لبنان ، الذى تمت الاطاحة بسيادته وسلامة اراضيه ، واخيرا المذابح وعمليات الابادة الجماعية واشاعة المآسي .

ونظرا لأن مسألة فلسطين تمثل عنصرا أساسيا للموضع العام في الشرق الأوسط ، فان بلادى تؤيد النتائج التي استخلصت في المؤتمر الدولي بشأن مسألة فلسطين ، المنعقد في جنيف من ٢٤ اب/اغسطس الى ٧ ايلول/سبتمبر ، وصفة خاصة النداء الموجه لعقد مؤتمر دولي من أجل السلام في الشرق الأوسط ، بمشاركة كل الأطراف المعنية وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك كل الدول العظمى التي لديها أى تأثير في شؤون المنطقة . ولكي نضمن سلامة وسلطة هذا المؤتمر ، ينبغي أن تتبناه الامم المتحدة ، من خلال مجلس الامن الذى لديه الصلاحيات اللازمة . أليس الاخفاق في استخدام هذه الأداة السامية لتعزيز السلام ، وهي الامم المتحدة ، هو الذى حدا بعض الدول ، التي تبالغ في تقدير قدرتها كصناع سلام ، والتي تخلط بجهالة بين القوة والحكمة ، وبين الطموحات الانانية والصالح العام ، أن تلبس مسح المعتدين في نفس الوقت الذى تتصور فيه انها تخدم السلام ؛

وفي هذا الصدد ، فان تساؤلاتنا ما زالت هي نفس التساؤلات التي سألتها الأميين العام ، الذى أبرز ، في تقريره هذا العام أيضا ، اخطار الابتعاد المتزايد من قبل بعض الدول عن مثل الميثاق التي شاركنا جميعا في وضعه .

ويتمثل دليل آخر على هذا الخطر في التهديدات الكامنة في الموقف في امريكا الوسطى . ومن الواضح انه مادام السلام الاجتماعى لا يتم تشجيعه في معظم دول المنطقة عن طريق الاستجابة السريعة لمعظم التطلعات الأولية للشعوب المعنية ، وما دامت مأساة الطبقات الاجتماعية المستغلة تحلل على أساس مفهوم الحرب الباردة أو التأثيرات العقائدية ، فان لنا الحق في أن نخشى من زيادة تردى الموقف واتساع نطاق الصراعات التي لا يمكن أن تساعد على حلها مظاهرات القوة العسكرية التي نشهدها في المنطقة .

ان مبادرات وجهود مجموعة الكونتا دورا لهي دليل واضح على قدرة الدول فى المنطقة على حل خلافاتها فيما بينها من خلال الحوار والتفاوض . وبالنسبة لنا تشهد هذه الجهود على اخلاصنا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي فيما يتعلق بالاحترام المتبادل ، وعدم التدخل ، وعدم استخدام القوة .

وتأمل الكونغرس أن تسود هذه المبادئ في تسوية موضوع جزر مالديف ، وانها  
الحصار الذي تقع كوا ضحية له ، وازالة الضغوط التي تمارس ضد نيكاراغوا وغرينادا وسورينام .  
وتأمل بلادى أيضا في احراز تقدم في البحوثات بين غيانا وفنزويلا ، وهي البحوثات التي  
حققت الاتفاق على الاجراءات التي تتبع ، بحيث تؤدي الى التوصل الى حل نهائي لمشكلة  
الحدود بين هذين البلدين .

وأعرب عن أمل مشابه بالنسبة للموقف في آسيا ، حيث نعتقد أن المتطلبات الرئيسية  
للسلم والأمن الدوليين هي التفاهم بين شعبي الصين والاتحاد السوفياتي العظميين ،  
والتعايش السلمي بين شعوب الهند الصينية وجاراتها .

ولتأييد جهود الأمين العام يمكن أن تلعب الصين والاتحاد السوفياتي والدول  
الأخرى دورا ايجابيا للغاية بتوفير مناخ ملائم لازالة سوء التفاهم في افغانستان ، وسوء  
التفاهم الذي يثار بطريقة مصطنعة فيما يتعلق بكموتشيا . وفي رأينا ، أن المجتمع الدولي  
ليس أمامه خيار الا أن يساعد هذه الشعوب التي تربطها أواصر الثقافة والتاريخ ، لايجاد  
الظروف الملائمة لاستعادة السلام في هذه المنطقة الهامة .

والتعاون الاقليمي وحده ، وخاصة بين الدول المعنية ، هو الذي يمكنه تخفيض  
الخطر الدائم المتمثل في استمرار المواجهة بين الشرق والغرب ، وهو الخطر الكامن في مشكلات  
معينة ينظر اليها نظرة خاطئة ، مثل المسألة الكورية . ولكي تتم التسوية السلمية لهذه المسألة  
لا نجد بديلا لانسحاب القوات الأجنبية من شبه الجزيرة الكورية ووضع حد للسنارات الرامية  
للتخويف لكي يصبح من الممكن اجراء حوار مباشر بين أبناء الوطن الكوري أنفسهم .

وانا كان هناك مجال ما زالت تتجمع فيه أكثر الاخطار شرورا دون توقف ، فانه مجال  
العلاقات الاقتصادية الدولية . ويرجع ذلك الى حدة مظاهر الأزمة التي نعانيها ، والتي  
ما زالت نهايتها بعيدة عن الأنظار ، ولقد أصبح الشك هو العنصر الأساسي في حياة مئات  
الملايين من الرجال والنساء في أرجاء العالم . ان الخلل في الاقتصاد العالمي شديد ،  
والرعب والتوتر والعدوان ، التي يولدها هذا الخلل في الشعوب المحرومة والتي أرغمت  
على اليأس ، هو تهديد لنا جميعا .





ان الاستراتيجية التي صيغت في نيودلهي تعطي مقام الأولوية للانعقاد العاجل  
لمؤتمر دولي خاص بالسائل النقدية والمالية ، بمشاركة عالمية ، ويهدف هذا المؤتمر إلى  
دراسة امكانية اصلاح النظام الدولي في هذه المجالات . ومرة أخرى فان الكرة أصبحت في  
ملعب الدول المتقدمة النمو .

اننا ننوى القيام بكل ما في طاقتنا لاجراء السبيل الذي لا غنى عنه لتحسين الوضع  
الحالي ، وذلك عن طريق توسيع وتقوية التعاون بين البلدان النامية . وهكذا يمكن تحقيق  
هدف الاعتماد الجماعي على النفس ، الذي من غيره تظل موارد العالم الثالث وطاقتهم  
تتعرض الى مصير لا يليق بامكانات العبقرية الانسانية .

ومن الواضح ان تعقد المشكلات والتقدم الهزيل في حلها قد أثارا لا مبالاة مزعجة وتشككا يعتبران اختيارا عنيفا للتصور الخلاق للبشرية ولفعالية آليات تسوية المنازعات وتخفيف حدة التوترات .

وهكذا أدى " الحوار بين الصم " الذي تجريه الدولتان العظميان الرئيسيتان النوويتان في مجال نزع السلاح الى اندفاع حقيقي يتضح اليوم في تخصيص أكثر من ٧٥٠ بليون دولار للتسلح ، والى الترويج المعلق للنظرية القاظة بامكانية " الحرب النووية المحدودة " ، والأسوأ من ذلك ، الى اضفاء محموم للطابع العسكري على الفضاء الخارجي . ان هذا التحويل العبثي للطاقة والتصميم والفتنة الى أغراض متهورة ، غالبا ما يتم ، للأسف ، دون موافقة الشعوب نفسها ، ان أن التعبئة غير الكافية تبقىها بعييدة أكثر وأكثر عن المسائل المتصلة أساسا بمصيرها . وما يؤخذ في الاعتبار في اتباع هذه السياسات هو المصالح الأتانية للأقليات العسكرية - الصناعية الحاكمة ، التي على استعداد للتضحية حتى بسعادة البشرية والتقدم الاجتماعي للملايين من البشر في أنحاء العالم لكي تضمن مواقعها - الجوقاء - التي تمارس منها السيطرة .

ان الحرب الباردة الحالية تنفرد باطلاق البعض عليها ، ولهم بعض الحق ، " الحرب العالمية الثالثة " . ان عدم الأمان العام الذي سببته يشمل كلا من الحروب " الساخنة " المتفرقة في أنحاء العالم - لاسيما في العالم الثالث - التي تخدم أهداف هؤلاء الذين يثيرونها ، وحالة الفقر التي تميز نهاية القرن العشرين - مع ما في ذلك من تناقض مع المنجزات العلمية المدهشة لهذا العصر .

وتظل العدالة والرخاء حاجتين أساسيتين ، لا ينبغي حرمان أي بلد أو شعب أو عنصر أو جنس من بلوغهما .

وينبغي أن توجه الجهود الى هذه الغاية ، وأن يعاد تحديد شكل أنشطة المجتمع الدولي باعطاء دفعة جديدة للأمم المتحدة . وانني على اقتناع بأنه ما من سبيل

الى درء مخاطر ما لا يمكن تداركه الا بأن نكرس جهودنا جميعا لتحقيق السلم والتفاهم بين جميع شعوب العالم . ولبلوغ هذه الغاية ، توفر الأمم المتحدة السبل والوسائل لتحقيق هذه الخطة . فلنكرس معا كرمنا وحماسنا لتحقيق نجاح هذه القضية النبيلة .

السيد الثور (اليمن) : اسمحو لي في بداية كلمتي هذه أن أقدم

اليكم خالص التهاني باسمي شخصيا ونيابة عن وفد الجمهورية العربية اليمنية لا تتخايكم رئيسا لهذه الدورة . وانني لعلى ثقة من قدرتكم على تأدية هذه المهمة الكبيرة التي انيطت بكم لما عرف عنكم من حنكة سياسية وسداد في الرأي .

كما أود أن أوجه خالص الشكر والتقدير لسلفكم السيد ايمرى هولاي الذي قام بمسؤولياته بشكل يستحق التقدير والعرفان ، ولا أنسى أن أشيد بالجهود القيمة والمتواصلة التي يقوم بها السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الأمين العام ، لخدمة هذه المنظمة وأهدافها ولقيامه بمسؤولياته المعقدة بدرجة عالية من القدرة والمهارة متمنيا له استمرار النجاح والتوفيق . كما يطيب لي ولوفد بلادي أن نعرب عن ترحيبنا بانضمام سـان كريستوفر ونيفيس الى منظمنا الدولية .

في كل مرة نقف فيها على هذا المنبر في نفس المناسبة من كل عام يراودنا الأمل في أن نتمكن من تحقيق الكثير مما نصبو اليه من عدل واستقرار ورخاء قبل أن يحل موعد اجتماعنا ثانية . الا أن الواقع وللأسف يحصر طموحاتنا المشروعة هذه في نطاق التفكير والتفاؤل .

فالوضع الدولي الراهن يتميز بالخطورة وازدياد التوتر بسبب الاحتكام الى القوة في حل الخلافات الدولية وتصعيد الحرب الباردة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين مع ما يصاحب ذلك من سباق محموم ومخيف للتسلح .

وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه التطورات تراجعا عن احكام القانون والعرف الدوليين ، فانها تؤكد أهمية دور الأمم المتحدة وقيمتها المتزايدة كإطار أمثل للحوار

والمناقشة بغية ايجاد حلول للمشاكل التي تؤمر على رضاء شعوبنا وأمنها واستقرارها  
واننا عندما نستعرض همومنا الذاتية واهتماماتنا المشتركة في هذه الاجتماعات الدورية  
فاننا انما نؤكد على صواب الفلسفة التي أقيمت على أساسها هذه المنظمة ونجسد الرغبة  
الأكيدة لشعوبنا في تحقيق المزيد من التفاهم والتعاون في عالمنا الذي يتسم بازدياد  
في تشابك المصالح واختلاف في وجهات النظر .

وما من شك في أن هئية هذه المنظمة سوف تتأثر جذريا اذا ما استمرت في الاكتفاء  
باصدار القرارات والتوصيات دون اكتساب وسائل القدرة على تنفيذها .

ان بلادى التي تقيم تقييما عاليا للمنجزات الكثيرة التي حققتها الأمم المتحدة  
في مختلف المجالات تدرك أيضا أهمية دور المنظمة في ظل الظروف الدولية الراهنة .  
ونحن من هذا المنطلق نعلن تأييدنا ودعمنا لكل ما ورد في تقرير السيد الأمين  
العام المعروض على هذه الدورة عن أعمال المنظمة وضرورة دعم اجهزتها وزيادة فعاليتها  
وتعاون الدول الأعضاء معها لتمكن من اداء دورها كأداة لتوسيع السلام الذي ننشده  
والعدل الذي نبتغيه والرفاهية التي نسعى الى تحقيقها .

اذا كانت قضية الشعب الفلسطيني قد مثلت طيلة أكثر من ثلاثة عقود ولا تزال نكسة  
للأخلاقيات والمثل الانسانية فان الوضع في الشرق الأوسط يجسد الهوة الآخذة فسي  
الاتساع بين طموحاتنا وأهدافنا وبين واقع العلاقات الدولية المؤلمة ، فها هي اسرائيل  
تصعد عدوانها على الدول العربية وتحتل جزءا من لبنان بالقوة بعد أن وجدت فسي  
احدى الدولتين العظميين الرئيسيتين الحليف الذي يساند خططها العدوانية التوسعية  
وتحتمي في ظله من أية ضغوط أو عقوبات دولية على جرائمها التي لا تنقطع .

ان مؤامرات التقسيم التي يتعرض لها لبنان اليوم ما هي الا حلقة أخرى من سلسلة التآمر الصهيوني المتواصلة على كيان ومستقبل الأمة العربية . كما أن طبيعة الدور الواضح الذي تلعبه الولايات المتحدة حاليا الى جانب اسرائيل في تنفيذ هذا المخطط العدواني تدل دلالة قاطعة على أن الغزو الصهيوني للبنان ما كان له أن يحدث لو لم يتم بالتنسيق مع البيت الأبيض ، وما كان له أن يستمر لو لم تكن الولايات المتحدة راغبة في استعراجه .

وإذا كانت حكومة تل أبيب قد قررت احتلال الجزء الجنوبي من لبنان ودون مراعاة للقوانين والاعراف الدولية وقرارات هذه المنظمة ، فان تدخل الولايات المتحدة وبالقوة في الصراع الداخلي في ذلك البلد المغلوب على أمره لصالح فئة ضد أخرى ، انما يمثل - في نظرنا - تطورا خطيرا في سياسة واشنطن في المنطقة لا ينبغي التقليل من نتائجه وأبعاده ، سواء على أمن المنطقة أو على علاقات الولايات المتحدة بدولها .

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تنتقل الآن من وضع المؤيد لاسرائيل فسي نهجها العدواني التوسعي ، الى موقع الحليف والشريك الكامل في كل ما تقوم به الدولة الصهيونية ، وهو ما يتناقض كلية مع مسؤولية الولايات المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن ، ويتعارض مع مصالح واشنطن الواسعة في المنطقة .

اننا في الجمهورية العربية اليمنية ينتابنا القلق البالغ من هذا الموقف ، موقف الولايات المتحدة ، ونطالب الادارة الأمريكية باعادة النظر في التحالف الاستراتيجي القائم مع حكومة تل أبيب العنصرية ، ووقف الدعم العسكري والاقتصادي والدبلوماسي اللامحدود لها ، ذلك الدعم الذي كان له وما زال الدور الأكبر في تنفيذ المخطط العدواني الصهيوني .

كما نطالب بسرعة انسحاب القوات الاسرائيلية المحتلة من الأراضي اللبنانية كافة انسحابا فوريا كاملا وغير مشروط تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ونعلن فسي

الوقت نفسه تأييدنا المطلق للشعب اللبناني الصامد في مقاومته للاحتلال ولأية اتفاقية مع العدو الصهيوني تؤثر على سيادته واستقلاله ، أو تضر بأمن واستقرار أية دولة عربية ، أو تحد من دور لبنان العربي وتخل بالتزاماته القومية التي حددتها المواثيق والمعاهدات وقرارات القمة العربية .

لا يشك أحد في أن الوضع المأساوي في لبنان و بروز بؤر أخرى للتوتر في المنطقة هما من التفرعات والآثار الجانبية للمشكلة الرئيسية ، وهي قضية فلسطين ، لب وجوهـر ما يعرف بقضية الشرق الأوسط .

ان المد العدواني الاسرائيلي المتزايد في المنطقة يؤكد ما ذهبنا اليهـ وحذرنا منه في أكثر من مناسبة ومؤداه أن الكيان الصهيوني بطبيعته العدوانية التوسعية وعقلية قادته العنصرية ، يمثل أخطر مصدر للتوتر والعدوان في المنطقة . والواقع يثبت ما نقول ، فاسرائيل قد شنت حروبها العدوانية المتلاحقة ضد جيرانها بحجة حماية حدود ١٩٤٨ . ويعد أن احتلت بالقوة ما بقي من فلسطين عام ١٩٦٧ غزت قواتها لبنان خلال العام الماضي ، لصرف نظر الرأي العام العالمي عن واقع الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية المحتلة ومنطقة الجولان السورية الى واقع جديد تحقق فيه اسرائيل أطاعها التوسعية ، وتعرض هيمنتها على المنطقة بأسرها .

ولقد وصل الأمر بقيادة تل أبيب الى حد المجاهرة بنواياهم لضم الضفة الغربية وقطاع غزة بفضل المساندة المطلقة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وضمانها لتخـوق اسرائيل العسكري في المنطقة . وقد ازدادت في المدة الأخيرة ممارسات اسرائيل التعسفية ضد سكان الأراضي العربية المحتلة ، حيث ترتكب جرائم القتل والتعذيب والاعتقال الجماعي ومصادرة الممتلكات التي تمارسها قوات الاحتلال الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة بهدف افراغ تلك الأراضي من سكانها لزرع مزيد من المستوطنات الصهيونية عليها . ومن المؤسف حقا أن تقف الولايات المتحدة مؤخرًا ضد مشروع قرار أجمع عليه

أعضاء مجلس الأمن لتأكيد عدم شرعية الممارسات الاستيطانية الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بتحيز ظالم وتعصب أعمى لحكومة تل أبيب العدوانية خلافا لمسؤولية الولايات المتحدة الاخلاقية والسياسية ، وبما يتناقض مع مواقفها المعلنة سابقا بهذا الخصوص . ومن الواضح أن هذا الموقف هو أحد الأسباب الرئيسية التي شجعت حكومة اسرائيل على اعلان نواياها بانشاء مزيد من المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة ، والشروع في التمهيد الاعلامي لضم تلك الأراضي اليها بصفة نهائية .

إذا كان استمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وانكار حقوق الشعب العربي الفلسطيني هما لب مشكلة الشرق الأوسط ، فان معوقات حل هذه المشكلة وهذه القضية تكمن في تعنت قادة اسرائيل وتمسكهم بسياسة التوسع والاستيطان ، مع عدم تمكن هذه المنظمة من فرض قراراتها وارادة المجتمع الدولي بسبب موقف الولايات المتحدة ودعمها المطلق لاسرائيل .

ومع ذلك فان حقوق الشعب العربي الفلسطيني قد تأكدت من خلال عشرات القرارات الصادرة عن هذه المنظمة ، بما في ذلك حقه الثابت في العودة الى أرضه وممارسة حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . كما أن نضال شعب فلسطين المستمر بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد أثبت استحالة قيام سلام دائم في المنطقة دون الاستجابة لحقوق ومطالب الشعب العربي الفلسطيني .

وقد جاءت مشاركة النالبية العظمى من أعضاء هذه المنظمة في المؤتمر الدولي حول القضية الفلسطينية الذي انعقد مؤخرا في جنيف ليعكس بجلاء التضامن مع شعب فلسطين المناضل ، كما أن قرارات المؤتمر جسدت التأييد العام لحقوقه الثابتة والمشروعة . ويقدر ما مثله ذلك المؤتمر من تظاهره دولية لنصرة الحق والعدل ، بقدر ما كشف عن عزلة تلك الدول التي تقاعست عن القيام بمسؤولياتها ، واكتفت بالمشاركة في أعماله



على مستوى مراقبين ، وما يمثله ذلك الموقف من انكار للمبادئ السامية المتمثلة في الحرية والاستقلال والعدالة ، التي كانت شعوبها أول من نادى بها ودافع عنها في مسيرة انسان هذا العصر .

ان محاولات الانفراد بوضع حل جزئي للنزاع في الشرق الأوسط قد ثبتت عدم جدواه . كما أن محاولات اقضاء منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني عن المشاركة في تلك الجهود هي الأخرى محاولات غير مجدية وغير عادلة ولا تهدف الى التوصل الى حل حقيقي ومنصف للقضية .

وبلادى التي وقفت مع الشعب الفلسطيني ، الموقف العملي الصادق ، الممهور  
بدماء الشهداء اليمينيين من اجل قضية عادلة ، تؤكد من جديد ، أن اية تسوية  
تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ولا تؤكد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ،  
والمتمثلة في حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني  
هي محاولات غير عادلة ومحكوم عليها بالفشل ، باعتبار أن تلك الاسس هي المعايير  
التي تحدد على ضوءها الموقف العربي من اتفاقية كامب ديفيد وستحدد موقفنا من  
أية محاولات اخرى في المستقبل .

لقد مضت الدول العربية الى آخر الطريق بحثا عن السلام في الشرق  
الاطلس ، وأثبتت بالفعل رغبتها الصادقة في الحل السلمي للنزاع العربي الاسرائيلي  
حين اجتمع القادة العرب ، في اجتماعهم بفاس خلال العام الماضي على خطة للحل  
السلمي ، رحبت بها كل الدول والمنظمات الاقليمية والدولية التي تقف مع الحق  
والعدل والسلام .

ان العودة الى سياسة الحرب الباردة ، والتنافس على اكتساب مناطق  
للنفوذ من قبل الدول الكبرى ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ،  
واستخدام القوة في حل النزاعات الدولية ، تثير لدينا القلق والأسى في آن واحد  
ولا شك في ان ارقام اعتبارات المواجهة والخلافات بين الشرق والغرب في النزاعات  
الاطلمية ينطوى على مخاطر كبيرة تفذر بنتائج مشؤومة ، كما أن الاخفاق حتى الان  
في احراز تقدم حقيقي في مفاوضات الحد من سباق التسلح وتزايد حدة سباق  
التسلح النووي بشكل محموم الذى يصل الانفاق عليه الى اكثر من ٨٠٠ بليون دولار  
سنويا ، يجعلنا نؤكد من جديد أن هذه الحالة قد تصل بالبشرية الى طريق اللاعودة  
ويصبح مصيرها رهونا باى حادث عارض .

والجمهورية العربية اليمينية ، التي ترقب كل ذلك باهتمام بالغ ، شأنها في  
ذلك شأن الكثير من الدول الاخرى ، تستبشر بكل بادرة من شأنها المساهمة في  
تحقيق الانفراج الدولي ، والحد من سباق التسلح .

ومن هذا المنطلق ، نضم صوتنا الى الاصوات الصادقة الاخرى ، في مناشدة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، للمضي بالمفاوضات الجارية بينهما للحد من سباق التسلح ، والخروج بنتائج ملموسة وتدابير عملية وفعالة في هذا السبيل ، تمهيدا لنزع السلاح النووي نزعا شاملا وكاملا ، لتعيش شعوبنا في مامن على وجودها ومستقبلها ، وتتحول الجهود والموارد المهدورة في صناعة وشراء الاسلحة الى حل الازمات الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها كثير من دول العالم . ان دعوة الجمعية العامة لجعل المحيط الهندي منطقة سلام خالية من التنافس والتواجد العسكري للدول الكبرى قد جاءت تعبيرا حقيقيا عن مصالح شعوب المنطقة في الامن والرخاء والاستقرار .

وبلادى التي رفضت وترفض كل تواجد عسكري اجنبي في منطقة المحيط الهندي وفي البحر الاحمر مهما كان مصدره او شكله ، تؤيد تاييدا كاملا قرار الجمعية العامة ، وتتطلع الى المشاركة في انجاح مؤتمر المحيط الهندي المقرر عقده في سرى لانكا في العام القادم ، ونعتبر استعداد الدول الكبرى للمشاركة في اعماله دلالة ايجابية ومصدرا للتفاؤل .

كما ان بلادى التي تؤمن ايمانا راسخا بالتعاون الاقليمي بين الدول المتجاورة ، وتدعو دوما الى الحوار والتفاهم المستمرين بين الامم والشعوب وحل الخلافات بالطرق السلمية ، يهتما استتباب الامن والاستقرار في منطقة القرن الافريقي ، وتدعو الى حل المشاكل بين دولها عن طريق المفاوضات والحوار ، لتتفرغ لمواجهة قضايا التنمية ، ومنع لاي تدخل خارجي في شؤونها ، او الانجراف في صراعات الدول العظمى .

تدخل الحرب العراقية - الايرانية عامها الرابع ، وهو امر مثير للقلق والأسف في ان واحد ، خاصة بعد كل ما بذل من جهود للوساطة . ولا يسعنا الا ان نكرر

المناشدة لسرعة انهاء هذه الحرب المشؤومة ، والاستجابة من اخوة الدين والجوار في ايران لكل مساعي الصلح والتسوية العادية ، التي تضمن الحق المشروع لطرفي النزاع .

وفي الوقت الذي نحیی فيه كل مبادرة للسلام ، استجابة لجهود الوساطة ندعو جميع الدول ، وخاصة تلك القادرة على التأثير ، لمواصلة الجهود الجادة لوضع نهاية لتلك الحرب التي ليست في صالح احد منهما ، سواء على المدى القريب أو البعيد .

ويؤسفنا أيضا أن تظل القضية الافغانية دون حل نهائي ، ونرى أنه من حق الشعب الافغاني اتاحة الفرصة امامه لتقرير مصيره بنفسه واختيار شكل نظام الحكم الذي يرضيه بارادته وحده ، دون أية ضغوط من الخارج . وكمرحلة أولى في هذا السبيل ، يجب ايقاف كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان وعودة اللاجئين الى وطنهم .

وبالنسبة للقضية الكورية ، فان بلادی تؤيد المضي في الحوار الجاد بين حكومتي كوريا الشمالية والجنوبية ، لاعادة توحيد كوريا على أسس ديمقراطية سليمة بعيدا عن التدخلات الخارجية .

وترسخ تطورات الوضع في جزيرة قبرص قناعتنا بضرورة العمل على الوصول الى حل تتفق عليه الطائفتان ، كمرحلة أولى لاعادة توحيد الجزيرة بالشكل الذي يضمن للجميع حرية العقيدة ، ويكفل المساواة في الحقوق والواجبات على ضوء قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

كما أن التطورات الراهنة في امريكا الوسطی لا تمس أمن ورخاء الامريكیین فحسب ، بل وتؤثر على الامن والسلم في العالم اجمع . والجمهورية العربية اليمنية تنظر بقلق واهتمام لما يجرى في تلك المنطقة ، وترى أنه من الضروري احترام سيادة

واستقلال دول المنطقة ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وافساح المجال أمام شعوبها لصنع مستقبلها وفق ارادتها وطموحاتها ، بمعزل عن أية ضغوط خارجية أو وصاية أجنبية .

ستظل منجزات هذا القرن في القضاء على الاستعمار والعنصرية بجميع أشكالها صفحة ناصعة في تاريخنا الحديث ، لا يشوبها الا بقاء الاستعمار العنصري والاحتلال الاجنبي في ناميبيا وفلسطين . وان التحالف القائم بين الحكومتين العنصرتين في بريتوريا وتل أبيب ، يهدف بوضوح الى توحيد جهودهما ، لقمع حركات التحرير الوطنية في فلسطين وناميبيا ، وخنق تطلعات شعبي البلدين وحقهما في الحرية والاستقلال وتقرير المصير .

اننا ننظر بقلق بالغ الى التعاون المتزايد بين النظامين العنصريين في بريتوريا وتل أبيب في مجال تصنيع الاسلحة ، وخاصة النووية منها ، لما يمثله ذلك من استفزاز وتهديد لامن واستقرار الدول العربية والافريقية . واذ ندعو الدول التي تمد هذين النظامين بالمواد والامكانيات اللازمة لتصنيع الاسلحة النووية الى وقف تعاملها مع هذين النظامين ، ندعو الدول العربية والافريقية في نفس الوقت لمزيد من اليقظة والتعاون وتوحيد الصف لافشال المخططات العدوانية للنظامين العنصريين .

ان شعبنا ، الذي يفخر برصيده النضالي ورفضه لكافة أشكال التسلط والقهر والوصاية الأجنبية ، كان ولا يزال يؤيد بثبات ودون تحفظ الكفاح المشروع الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة منظمة "سوابو" في سبيل حريته واستقلاله .

وليس هناك من طريق آخر لاستئصال الاحتلال العنصري لناميبيا الا بتطبيق العقوبات الفعالة على حكومة بريتوريا لا رغامها على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والذي يشكل الاطار الأمثل للتسوية . ان معاملة حكومة جنوب افريقيا في الانسحاب من ناميبيا طبقا لقرارات مجلس الأمن يحتمل الدول الغربية التي تتعامل مع بريتوريا مسؤوليية خاصة عن عدم ممارسة الضغوط الفعالة على حكومة جنوب افريقيا لا رغامها على انها احتلالها غير المشروع للاقليم الناميبي .

ان بلادى ، التي تعترض ببقائها بعيدا عن الاستقطاب والتنافس بين الدول الكبرى ، تلتزم وتتمسك بسياسة حركة عدم الانحياز ومبادئها وأهدافها . وان نجاح مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز ، الذي انعقد في آذار/مارس الماضي في نيودلهي ، والذي كان لبلادى شرف المشاركة الفعالة في أعماله ، قد ساهم بشكل ملموس في ترسيخ وحدة وتضامن أعضاء الحركة ، وتنسيق جهودهم في سبيل تخفيف حدة التوتر الدولي ، وحماية حق الشعوب في السيادة والاستقلال الوطني ، واقامة نظام دولي جديد عادل ومنصف للعلاقات الدولية الاقتصادية . ولقد اثبتت حركة عدم الانحياز انها احد أهم عوامل الاستقرار والأمن الدوليين .

ان الوضع الاقتصادي الدولي ليس بأحسن من الوضع السياسي ، فالوضع الاقتصادي العالمي في تدهور مستمر ، والأزمة الحالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي ليست مجرد ظاهرة دورية ، بل نتيجة لحالات سوء تكيف هيكلية كامنة في جميع نواحي النظام الاقتصادي الدولي ، وان استمرار هذا الوضع سيؤدي الى مزيد من التدهور الاقتصادي ، ويؤثر بشكل مباشر على قضية السلم والاستقرار في عالمنا المترابط .

ويجب أن يكون هدفاً الرئيسي هو التعجيل بتنمية البلدان النامية ، مع اعطاء الدول الأقل نمواً اهتماماً خاصاً . لقد بعث اعتماد الجمعية العامة للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث بعض الأمل في تحسن مسار التعاون الاقتصادي الدولي ، والاسراع في تنمية البلدان النامية ضمن إطار سعي المجموعة الدولية لإنشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد . غير أنه يجب القول أن الكبات التي شهدتها مسار التعاون الاقتصادي الدولي والنتائج المخيبة للآمال في إطار المفاوضات الشاملة ، لا تبعث كثيراً على الارتياح .

واننا نعتقد أن مشكلات التنمية والتعاون الاقتصادي تتطلب اهتماماً عاجلاً ، ولجوء إرادة سياسية قوية وقادرة على احراز تقدم فعال يحقق مصالح جميع الأطراف ويوفر الرخاء والسعادة للبشرية جمعاء . ان مواقف بعض الدول المتقدمة النمو وعزوفها عن المشاركة الايجابية الجادة في ايجاد الحلول للأزمة الاقتصادية العالمية ، وعلى رأسها مشاكل الدول النامية ، باتباعها سياسات اقتصادية ضيقة الأفق مع الدول النامية كتحفيض المساعدات الرسمية للدول النامية ، ووضع الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام منتجات الدول النامية ، والقيود والعراقيل أمام نقل التكنولوجيا إليها ، بالإضافة الى ظواهر التضخم ، واضطراب أسعار الصرف ، وارتفاع نسب الربح ، كل تلك المعالم والظواهر تزيد من تعميق الأزمة الاقتصادية العالمية وخطورة آثارها على البلدان النامية وخططها التنموية .

ان الصورة غير المشجعة لعالمنا اليوم هي مصدر تشاؤم له ما يبرره بالنسبة للكثيرين ، فالمشكلة الناجمة عن تفاقم الأزمة الاقتصادية الدولية ، والتدهور الاقتصادي في كثير من البلدان النامية ، في أطراف مستمر يزيد من حدة التوتر في العلاقات الدولية .

ان نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، الذي انعقد مؤخرًا في بلجراد ، لا تتناسب مع خطورة الحالة في البلدان النامية ، التي تعاني من انخفاض في معدلات النمو ، وارتفاع إجمالي ديونها الخارجية ، وانخفاض حجم تبادلها التجاري مع الدول الأخرى المتطورة ، وهبوط الأسعار الحقيقية لصادراتها ، التي تتألف بشكل أساسي من السلع الأساسية إلى أدنى مستوى ، ورغم ان نتائج المؤتمر ككلم ترقى إلى متطلبات الاقتصاد العالمي المنشود بوجه عام ، ومطامع الدول النامية ، والدول الأقل نموًا على وجه الخصوص ، فان اعتماد قرارات المؤتمر ، والالتزام الجاد بتنفيذها ، سيشكلان خطوة هامة نحو بداية صحيحة لحل مشاكل الدول النامية ، الأمر الذي يمكنها من الانطلاق بنفسها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولعل التزام معظم الدول المتقدمة بتجميد احكام الحماية على واردات البلدان النامية ، والتخفيف التدريجي من القيود والاجراءات التي لها تأثير على ذلك ، سيمكن البلدان النامية من زيادة مشاركتها في الانتاج العالمي والتجارة الدولية . ولعل توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في عدد من القضايا المعروضة على المؤتمر يمكن أن يشكل خطوة جادة ومؤشرا مشجعا لمواصلة الحوار .

وهذا الصدد ، فاننا نود التذكير بقرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموًا ، الذي انعقد في باريس عام ١٩٨١ ، والتي جرى التأكيد عليها مجدداً في مؤتمر الاونكتاد في بلجراد ، وهي القرارات التي التزمت فيها معظم الدول المتقدمة النمو برفع نسبة المعونات الاقتصادية الرسمية للدول النامية إلى ٠.٧ في المائة وتخصيص ١٥ في المائة من مساعداتها الرسمية لأقل الدول نموًا ومضاعفتها بحلول عام ١٩٨٥ . ان بلادى ، الجمهورية العربية اليمنية التي تحتفل هذه الأيام بالمعهد الحادى والعشرين لثورة أيلول /سبتمبر المجيدة ، تعيش الآن فترة مضيئة من تاريخها حيث أصبحت الممارسات الديمقراطية سلوكًا يوميًا يعيشه الجميع ويمارسونه على جميع المستويات



من خلال المؤتمر الشعبي العام وعملا بضمائم الميثاق الوطني ، الدليل الفكري لسيرة شعبنا نحو البناء والتقدم والوحدة .

ومما له دلالة ان جميع القوى الوطنية المخلصة قد اشتركت في وضع وصياغة الميثاق في جو ديمقراطي لم تشهده بلادنا من قبل .

وما كان ذلك ليتم لولا قناعة القيادة السياسية ، بزعامة الأخ العقيد علي عبد الله صالح ، رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة والأمين العام للمؤتمر الشعبي العام ، الذي جسد روح الديمقراطية وضمائم الميثاق الحقيقية ، حين وقف أمام منطلبي الشعب يملن التزامه بانتهاء فترة رئاسته الأولى عملاً بأحكام الدستور ، ويصر على عدم ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية ، مما زاد الشعب حياً له وتمسكاً به وانتخابه مجدداً لقيادة المسيرة في المرحلة القادمة .

اننا نعتبر ان ما تحقق في مجال توسيع قاعدة المشاركة الديمقراطية وقرار الميثاق الوطني وبرنامج العمل السياسي هو من أهم ما أنجزته بلادنا خلال السنوات القليلة الماضية في مجال سياساتنا الداخلية . اما ما تحقق في المجال الاقتصادي من خلال تنفيذ الخطة الانمائية الخمسية الأولى ، ثم الخطة الخمسية الثانية ، فهو من الايجابيات التي تدعو للفخر وتنعكس بوضوح في تحسن مستوى المعيشة لأفراد شعبنا .

وبنفس القدر الذي تهتم فيه قيادتنا السياسية بتحقيق المزيد من الانجازات في مجال التنمية الشاملة تعمل جاهدة وبالتعاون مع القيادة السياسية في الشطر الجنوبي من الوطن على التغلب على واقع التجزئة والتمزق الذي خلفه الاستعمار البريطاني في الجنوب والحكم الإمامي في الشمال ، الامر الذي سيوفر فرصا أنسب وامكانيات أكبر وفضل لقيام يمن موحد ومزدهر ، يساهم في ترسيخ دعائم الامن والاستقرار في المنطقة . وقد جاءت اجتماعات المجلس اليمني برئاسة زعيم الوطن التي انعقدت بالعاصمة صنعاء في منتصف الشهر الماضي ، لتعطي دفعة جديدة وقوية من أجل انجاز الوحدة اليمنية ، هدف شعبنا الاول .

تنطلق سياسة بلادنا الخارجية من ادراك كامل لوحدة الامة العربية هدفنا ومصيرا ، وهي لذلك تبذل جهودا مضيئة وحثيثة في سبيل وحدة الصف العربي بغية توحيد الطاقات والامكانيات لما يخدم الاهداف المشتركة ، مع الحرص الكامل على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للاخرين والبعد عن التكتلات والمحاور التي تترك اثارا عكسية .

كما ان روابط العقيدة والتراث الاسلامي ، التي تجمعنا بالدول الاسلامية الاخرى ، تحتم علينا أن نساهم بفعالية في تعزيز العمل الجماعي ، من خلال عضويتنا في رابطة المؤتمر الاسلامي لما يخدم اهدافنا المشتركة في التعاون المثمر في مختلف المجالات ، والدفاع عن المقدسات الاسلامية والمشاركة البناءة في تشييد حضارة الانسانية المعاصرة .

ولقد أرسيت سياستنا الخارجية على أسس واضحة ومبدئية عكستها مواقفنا الثابتة من مختلف القضايا الدولية ، كما تجسدت في علاقاتنا الثنائية المتنامية مع جميع الدول الشقيقة منها والصديقة . والتزاما بمبدأ عدم الانحياز ، انتهجت بلادنا سياسة الانفتاح والتعامل مع الجميع ، بصرف النظر عن الفلسفة الاجتماعية أو الاقتصادية التي ينتهجها هذا النظام او ذاك ، وعلى اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ونحن حقا فخورون باتساع دائرة اصدقاءنا وبالثمار الطيبة التي نجنيها  
سويا ، من علاقات الصداقة والتفاهم والتعاون .  
لقد اصيبت بلادى ، كما تعلمون بهزات ارضية شديدة في كانون الأول /  
ديسمبر من العام الماضي ، أدت الى دمار وخراب عدد كبير من القرى والمدن  
والمنشآت الاقتصادية ، وأضحى ما يزيد على ثلاثمائة ألف من مواطنينا بلا مأوى  
يعيشون تحت الخيام ، وبفضل ارادة شعبنا وتعاون الاشقاء والاصدقاء تمكنا من  
اغاثة وايوا المشردين بشكل مؤقت ، وقد شرعنا الان في مرحلة اعادة تعمير المناطق  
المتضررة ، واعادة احيائها اقتصاديا ، ويتطلب هذا انفاقا طائلا يتجاوز امكانياتنا  
الذاتية . غير أننا واثقون من أننا سنتمكن من اعادة التعمير ، بفضل تصميم شعبنا  
وتعاون الاشقاء والاصدقاء ، على الرغم من ان توجيه جزءا كبيرا من مواردنا المالية  
المحدودة لهذا الغرض سيؤثر على تنفيذ خطة التنمية الحالية .

وبهذه المناسبة نقدم شكرنا العميق للامم المتحدة على الجهود التي  
قامت بها حيث ساهمت ، عبر العديد من وكالاتها المتخصصة التابعة لها ، في  
عمليات الاغاثة اثر حدوث كارثة الزلازل ، كما نقدم خالص الشكر والامتنان لجميع  
الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات التي هبت لمساعدتنا في المرحلة الاولى من  
جهودنا المستمرة للتغلب على اثار تلك الكارثة .

وبشرفني اخيرا ان انقل تحيات الجمهورية العربية اليمنية قيادة وحكومة  
وشعبا لجميع دول العالم المحبة للسلام والمشاركة في هذه الدورة من اجل ان يسود  
التفاهم والعدل والسلام لما فيه سعادة وخير الانسانية .

السيد كيونيبارافي ( فيجي ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) :

السيد الرئيس ، يسرني بالغ السرور ان اضيف تهاني وفد بلادى الى التهاني  
العديدة التي قدمت اليكم بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة . ونحن واثقون  
انه بفضل مهاراتكم وخبراتكم الدبلوماسية المعروفة سيتسنى لاعمال هذه الدورة ان تصل  
الى خاتمة ناجحة .

وأود أيضا ان اشيد بسلفكم السيد ايمرى هولاي ، ممثل هنغاريا ، الذى راس الدورة السابقة بمهارة فائقة .

ان جهود الامين العام لزيادة فعالية الامم المتحدة في سبيل تحقيق السلم هي جهود جديرة بالثناء . ان تقريره عن اعمال المنظمة (A/38/1) يستحق منا جميعا دراسة جادة .

تتعقد هذه الدورة للجمعية العامة في ظل ازمة شديدة في العلاقات الدولية ان النزاع في الشرق الاوسط ، والتدخلات المسلحة المتواصلة في منطقة اسيا ، والازمة في امريكا الوسطى ، والنزاعات في أجزاء مختلفة من امريكا ، تشكل تهديدات خطيرة للسلم الدولي . ان تزايد التوترات بين الشرق والغرب ، والركود في الحوار بين الشمال والجنوب وعملية نزع السلاح ، وشيوع انتهاكات حقوق الانسان وأعمال الارهاب ، تخلق أيضا اسبابا للجزع وعدم الامن . وتحتاج كل هذه المسائل بصورة ملحة الى ايجاد حلول لها . ووفد بلادى يامل في أن تبذل هذه الدورة جهودا مخلصه ومجددة لتعزيز التعاون الدولي ومختلف هيئات هذه المنظمة ، حتى يمكنها أن تستجيب بفعالية لتسوية المنازعات وحل الازمات المختلفة التي تشكل تهديدا للسلم والامن العالميين .

ان بلدى بعيد تماما عن مراكز النزاع وهو يقع في منطقة تتمتع بالسلم . بيد أننا ، رغم ما ننعم به من بعد عن المنازعات وما نتمتع به من سلم ، ندرك مآسى ومعاناة ضحايا المنازعات في اماكن أخرى من العالم . ونحن نضع نصب اعيننا مسؤوليتنا الدولية عن اتخاذ تدابير ايجابية ولموسة في السعي من اجل السلم وفي الواقع ، فان التزام فيجي بالسلم هو الذى حدا بنا الى الاشتراك المباشر في جهود الامم المتحدة لتحقيق السلم والاستقرار في لبنان . ومما يؤسف له ان السنة الماضية لم تشهد أى تقدم على الاطلاق نحو التوصل الى حل دائم في لبنان .

ولكن مسألة لبنان هي جزء من المشكلة الشاملة للشرق الاوسط . وتعترف حكومة بلادي بالسيادة والسلامة الاقليمية لكل دولة في هذه المنطقة التي مزقتها الحرب بما فيها اسرائيل . وفي نفس الوقت ، فاننا نؤيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة وطن خاص به . وتحقيقا لهذه الغاية ، ترى حكومة بلادي أن العناصر الاساسية للتسوية السلمية ترد بالفعل في مختلف القرارات وخطط السلم التي وضعتها الامم المتحدة . وتوفر هذه العناصر اساسا كافيا لاجراء الحوار ، ويمكن أن تمهد السبيل لاجاد حل تفاوضي ودائم ، وهو التحدي الذي واجهنا لعشرات السنين . ولكن يتسنى لنا النجاح في ذلك ، يتعين ان يتحلى الجميع بالشجاعة ونفاذ البصيرة والتفهم والمرونة .

ومما يؤسف له غياب السلم لعدة سنوات عن اجزاء من المنطقة الآسيوية . ونحن نشارك تماما في القلق الدولي ازاء التدخلات الاجنبية في افغانستان وكمبوتشيا . ومازالت تلك التدخلات تشكل انتهاكا لسيادة هاتين الضحيتين . وفي كلتا الحالتين اتخذ المجتمع الدولي موقفا لا لبس فيه ، ووضع الاساس لحل سياسي سلمي لهاتين المشكلتين . ولا يمكن تحقيق السلم الا بالانسحاب غير المشروط للقوات الأجنبية وازالة كل اشكال التدخل الاجنبي .

ومازالت المشكلة الكورية ، التي لم تحل بعد ، تشكل حالة محتملة الخطر في المنطقة . ونحن نرى انه ينبغي السعي الى اعادة التوحيد السلمي لكوريا عن طريق الحوار والتفاوض بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية دون تدخل من أية دولة اجنبية .

واسمحوا لي ان اعرب ، عند هذه النقطة ، عن ادانة وفدى الشديدة لأعمال الارهاب التي ادت الى مصرع عدد من الزعماء الكوريين الجنوبيين في نهاية الاسبوع ، واقدام تعازي وفدى لحكومة وشعب كوريا لهذه الخسارة الفاجعة . وتشارك فيجي في القلق الذي اعرب عنه من هذه المنصة ازاء الوضع الاقتصادي العالمي . وفي حين انه من الصحيح انه توجد دلائل على الانتعاش في بعض البلدان المتقدمة النمو ، فان الحالة الميؤس منها في كثير من البلدان النامية لا تجد املا سريعا في تحسنها . ومن الواضح انه لا بد من عمل الكثير لضمان أن يكون الانتعاش قويا ودائما . ويلزم عمل الكثير ايضا اذا ما كان لفوائد الانتعاش ان تنتقل الى البلدان النامية . وحتى يحدث هذا ، فان الامر يتطلب اجراء بعض التعديلات الاساسية في النظام النقدي الدولي تجعله اكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية . ولبلوغ هذه الغاية ، نؤيد الدعوة الى عقد مؤتمر ، على غرار مؤتمر بريتون وودز ، لاعادة دراسة النظام النقدي العالمي .

ومما يؤسف له ، ان الجهود السابقة لحل الأزمة الاقتصادية عن طريق المفاوضات الشاملة لم تحرز اي تقدم ملحوظ . وفي وسط تلك الصورة القاتمة هناك على الاقل بارقة أمل ، حيث بدأت يوم الخميس الماضي في لكسمبورغ المفاوضات التي تضم نصف الدول الاعضاء في هذه الجمعية تقريبا ، من أجل وضع اتفاقية تخلف اتفاقية لومي الثانية بين الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والبلدان الافريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ . وتعتبر الاتفاقية نموذجا للعلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ويرى وفد بلدي ان توسيع نطاق روح تلك الاتفاقية ليشمل المسرح الاقتصادي العالمي يمكن ان يقدم اسهاما ايجابيا في العلاقات بين الشمال والجنوب .

لقد اثرت الازمة الاقتصادية العالمية بقسوة على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة في ذلك الجزء من المنطقة الذي يوجد فيه بلدي ، كما انها في الوقت نفسه ركزت الانتباه بصورة حادة على المشاكل الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة ، والتي لا بد من معالجتها بصورة عاجلة .

ولدى الدول الجزرية العديد من المشاكل الانمائية الفريدة في نوعها والتي تبد و مناقضة لأول وهلة ، حيث تشير المؤشرات الاجتماعية الى انجازات ايجابية قوية : ارتفاع متوسط العمر المتوقع وارتفاع نسبة القيد في المدارس وانخفاض معدلات الخصوبة وتحسن الخدمات الصحية ، الا ان تلك الانجازات الايجابية تحجب المساوئ الطبيعية التي تضع عبئا حقيقيا على الدول الجزرية في تنمية اقتصاداتها .

وهناك العديد من المساوئ التي تواجه الجزر الصغيرة ومن بينها : اقتصاد مفتوح يعتمد بشدة على السلع والخدمات المستوردة ، وقلّة عدد السكان ، ومحدودية المساحة وانخفاض مستوى الفرص الاقتصادية ، والعزلة عن الأسواق الرئيسية ، والتعرض للكوارث الطبيعية .

ويرتبط بهذه المشاكل تفتت وتناثر العديد من الدول الجزرية على مساحة شاسعة من المحيط . ويمثل تفتتها ، بالإضافة الى صغرها وبعدها ، قيوداً قوياً على تنميتها . وتخلق هذه الاوضاع مشطاً قوياً للاستثمارات الأجنبية ، وتحد من اشتراك وكالات الاقراض التي لا تتناسب عملياتها مع حجم اقتصادات الدولة الجزرية . في المقام الأول . كما انها تزيد من مشكلة النقل ومشكلة تجميع الصادرات لتحقيق الوفورات في عطية التسويق . وفي مثل تلك الاوضاع ، تضطر الحكومات الى توفير الخدمات بتكلفة عالية جداً في اغلب الاحيان .

ومن العوامل التي تسهم في ارتفاع تكلفة الخدمات ، المعدلات المرتفعة لأسعار الفائدة التي تفرضها وكالات الاقراض . ان اصرار البنوك الدولية على اعتبار الناتج المحلي الاجمالي من العوامل الأساسية للاقراض يعني انه يتعين على فيجي وأي بلدان أخرى تحقيق تقدماً متواضعاً في جهودها الانمائية ان تدفع بنفس معدلات الفائدة التي تدفعها البلدان المتقدمة صناعياً ، وهذه سياسة غريبة . ويقتضي الأمر إعادة النظر في مسألة تطبيق تلك القواعد على البلدان ذات القاعدة الاقتصادية الضيقة ، طبقاً لما اوضحته .

ولكي يتسنى للبلدان الجزرية ان تساهم بطريقة هادفة وفعالة في التعاون بين الشمال والجنوب أو بين الجنوب والجنوب ، لا بد أن يأخذ المجتمع الدولي المشاكل الخاصة بها في الاعتبار بشكل مناسب وعاجل .

عندما نفكر في بعض الإنجازات الحقيقية للأمم المتحدة ، يتبادر الى الذهن النجاح في مجال تصفية الاستعمار ، ويؤكد قبول سان كريستوفر ونيفيس في عضوية الأمم المتحدة عند افتتاح هذه الدورة ، انجازاً قوياً في ذلك الميدان .

واغتتم هذه الفرصة لاهنيء سان كريستوفر ونيفيس على حصولها على الاستقلال وارجب بها باعتبارها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة .

الا ان هناك بعض الاقاليم التي مازالت تحت السيطرة الاستعمارية ، ولا بد



من استمرار جهود الامم المتحدة لتصفية الاستعمار . ان اكبر تحد يواجه الأمم المتحدة اليوم في مجال تصفية الاستعمار ، يكمن في الجنوب الافريقي حيث تستمر سياسة الفصل العرقي المقيتة دون هوادة وحيث لا يزال الاستعمار باقيا . ويعتقد وفدي ان خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، الواردة في قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لاتزال تمثل الأساس المقبول عالميا لتسوية سلمية للمسألة الناميبية . ومما يثير بالغ القلق ان مسائل لا صلة لها بالموضوع ، ولاسيما سياسة الربط التي تنادى بها جنوب افريقيا ، مازالت تعيق تنفيذ خطة الأمم المتحدة .

وفي جنوب المحيط الهادئ ، ابقى زعماء المحفل عطية انهاء الاستعمار في كالدونيا الجديدة قيد الاستعراض الدقيق . ان تصميم السلطة القائمة بالادارة على القيام باصلاحات هامة في ذلك الاقليم يمثل خطوة هامة الى الامام . وهناك تطور هام آخر هو رغبة الدولة القائمة بالادارة في التحرك نحو تقرير المصير بما يتضمن خيار الاستقلال . وتلك التطورات المشجعة تبشر بالخير للتطور السياسي لكالدونيا الجديدة ويجب الترحيب بها .

ولم يحدث تحسن في الوضع الدولي بشأن نزع السلاح ، فالتوترات السياسية التي تصاحبها منازعات عسكرية في كل القارات الخمس تقريبا ، تستمر في تغذية سباق التسلح وتزيد من خطر الحرب النووية . لقد شاهدنا الزيادات الهائلة في الموارد العالمية المكرسة للأسلحة والبحوث العسكرية ، بحجة ان الهدف الشامل لمثل ذلك الانفاق هو تحقيق السلم والأمن . بيد ان هذه حجة مضللة ، حيث لم يترتب على زيادة الانفاق العسكرى الا المزيد من عدم الأمن ، بدلا من خلق عالم اكثر سلامة وامن . ان مسألة الأمن الدولي تهضا مثل ما تهمة الدولتان العظميان الرئيسيتان .

والأمن في عصر الاسلحة النووية والقدرات النووية هو محصلة التعاون بين كل الدول ولا يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتجاهل اهتمامات الدول الأخرى ، التي يرتبط مصيرها ومصير شعوبها بمصير تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية .

وإذ تؤكد ضرورة التعاون بين الجميع وخاصة بين الدول النووية ، فإن حكومتي تتطلع الى المحادثات الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، الجارية في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، باعتبارها أهم محفل يمكن فيه للدولتين العظميين الرئيسيتين ان تبديا الارادة السياسية لتحقيق نزع السلاح ووقف التطويرات الجديدة واجراء خفض ملموس في اسلحتيها النووية .

ومع ذلك ، وبالنسبة للعديد منا ، فإن الطريق نحو برنامج شامل لنزع السلاح النووي يبدأ بتجميد للأسلحة النووية . ونحن نرى ان تجميد الاسلحة النووية لن يشكل فقط خطوة اولى هامة في عملية نزع السلاح ، ولكنه ، في ذات الوقت ، سوف يوفر بيئة ملائمة لاجراء مفاوضات مثل المحادثات الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) . في جو يتصف بحسن النية والثقة المتبادلة .

اننا نعتقد أن هيكل ونطاق هذا التجميد للأسلحة النووية لا بد وأن يشتملا على الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية، والوقف الكامل لانتاج الأسلحة النووية، وحظر أى وزع آخر للأسلحة النووية، والوقف الكامل لانتاج المواد الانشطارية لأغراض التسليح .

ان حكومتي تعلق أهمية كبرى على توقيع معاهدة لحظر التجارب وتعتبر ذلك أمرا ملحا . ان الحظر الشامل للتجارب النووية داخل اطار الهدف الشامل لنزع السلاح النووي، من شأنه أن يسهم بصورة فعالة في تحديد الانتشار الافقي والرأسي . ولذلك نحث الدول الأعضاء، وبصفة خاصة الدول النووية، على أن تستجيب بشكل ايجابي للاقتراح الخاص بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية، فان فيجي تشارك تماما البلدان الأخرى جنوبي المحيط الهادئ في معارضتها وادانتها لاستمرار تجارب الأسلحة النووية في منطقتنا من جانب احدى الدول الرئيسية .

وبجانب ذلك القلق الرئيسي بشأن خطر الأسلحة النووية واستخداماتها وما تشكله بالنسبة لمستقبل البشرية، فان حكومتي تشعر بقلق مماثل بالنسبة لآثار الجوانب الأخرى للأسلحة النووية والطاقة النووية على البيئة عموما . ان اقتراحات بعض البلدان الواقعة على حافة المحيط الهادئ بشأن التخلص من النفايات النووية باغراقها وتخزينها في الجزر المرجانية وفي قاع المحيط الهادئ، تشكل مصدرا للقلق العميق والاحساس بالرهيب والهلع بالنسبة لحكومتي وشعبها . ان الخطر الكامن في هذه المشاريع، الذي يتهدد شعوب المحيط الهادئ التي تكسب قوت حياتها من البحر، انما ينعكس في اقرار جميع حكومات محفل جنوب المحيط الهادئ تأكيدها من جديد على معارضتها القديمة العهد لاغراق وتخزين النفايات النووية في منطقة المحيط الهادئ .

ان ذلك الجمود الذي اعترى البدء في المفاوضات الشاملة وصياغة الاستراتيجيات المؤقتة للمفاوضات الاقتصادية الدولية المترتبة عليها، يعد مصدرا لقلقنا جميعا . غير أنه أمكن تحقيق نجاح كبير في مجال واحد على الأقل في المفاوضات الشاملة لتنظيم السلوك

الدولي في استخدام المحيطات . ان اتفاقية قانون البحار ، التي دخلت حيز الوجود في كانون الأول / ديسمبر الماضي ، تمثل انجازا كبيرا في المفاوضات الشاملة ، وتعتبر في الوقت نفسه مثالا لما يمكن تحقيقه انما توفرت الارادة السياسية .

والآن ، وبعد اعتماد الاتفاقية ، أصبح من الواجب تفهمها وتقييمها ، بسبل وتنفيذها وهو الأمر الأهم . والاتفاقية حيوية لبلدان العالم الثالث في مجال بسط ولايتها الوطنية ، بقدر ما هي حيوية للدول الصناعية في مجال استكشاف موارد البحار واستغلالها . واننا نحث جميع الدول الأعضاء ، التي لم تصدق على هذه الاتفاقية ، على أن تقوم بذلك وأن تعمل سويا في سبيل نجاحها .

وفي هذا الصدد ، فان حكومتي تطلب تخويل الأمين العام لتهيئة كل المعلومات الجوهرية فيما يتعلق بالمعاهدة ، والقيام ، في نفس الوقت ، بتقديم كل أشكال المساعدة الضرورية للبلدان النامية الصغيرة لتنمية موارد ها .

وبالنسبة للبلدان البحرية الصغيرة مثل فيجي ، فاننا نؤكد تأكيدا قاطعا على أهمية البحر . ولهذا السبب ، كنا أول من صدق على الاتفاقية . اننا نعيش قرب البحر وتتعايش معه . فالبحر يشكل أهم مواردنا الحيوية . وتمثل تنمية موارد بحارنا ، بالنسبة للعديد من دولنا في جزر المحيط الهادئ ، الأمل الحقيقي الوحيد لرخائها الاقتصادي جميعا .

السيد مايسو ( أوروغواي ) ( ترجمة شفوية عن الأسبانية ) : السيد

الرئيس ، أود في البداية أن أعرب لكم عن ارتياحنا البالغ لتوليكم رئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . ونحن على ثقة تامة لأنكم ستنجزون أعمالكم بحكمة وبراعة بفضل خبرتكم ومعرفتكم لهذه المنظمة .

وفي نفس الوقت ، نود أن نوجه تهنئتنا الى سلفكم السفير اميرى هولاي ، ونعرب له عن شكرنا العميق على العمل الذي أنجزه في الدورة السابقة .

وأود كذلك أن أرحب بسان كريستوفر ونيفيس العضو الجديد في منظمنا ، وهو

بلد ينتمي الى أسرة دول أمريكا اللاتينية .

وقبل أن أبدأ كلمتي ، أود أن أعرب عن مواساتنا لضحايا الهجوم الذي وقع ضد موظفي حكومة كوريا . ونقدم تعازينا لأسرهم . ان هذه العملية تظهر بوضوح حالة العنف في العالم اليوم وتستحق أن ندينها بمنتهى القوة .

ان أوروغواي تأتي الودورة الجمعية العامة لتجدد التزامها بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . لذلك ، فاننا نؤيد بقوة ، في هذه المناسبة ، الجهود التي بذلتها المنظمة والأعمال التي قامت بها الهيئات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها .

وينبغي أن نشير هنا ، لسوء الحظ ، الى عدد كبير جدا من بؤر الصراع والتوتر السياسي التي مازالت قائمة وتؤدي ، بشكل أو بآخر ، الى وضع العالم في حالة خطيرة غير مستقرة . وازاء هذه الحالة المثيرة للقلق التي تهدد سلم البشرية وأمنها ، لا نستطيع أن نسمح بالارجاء أو الاغفال ، لأن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي للحيلولة دون وقوع المنازعات ، والاسهام في ايجاد حلول لها بطريقة سلمية . واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق السلم من خلال التطبيق الكامل لمبادئ القانون الدولي . وان بلادى تلتزم تماما بهذا الهدف وتكرر ثقتها الراسخة في تسوية المنازعات بطريقة سلمية ، وفي الاعتدال ، وفي الحوار البناء الذي يقوم على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول .

لقد جئنا الى هذه الجمعية يملكنا القلق العميق ازاء الأوقات الصعبة للغاية التي تمر بها البشرية ، ذلك أن هذا العصر هو عصر الآزمات الخطيرة في القيم الروحية السامية ، وعصر الآزمات الاقتصادية وعدم الثقة وسوء التفاهم بين الدول التي تترتب عليها سلسلة طويلة من المصاعب والمجابهات تؤثر كل يوم على العلاقات الدولية وتهدد التعايش السلمي بين الدول - وهو الهدف الأسمى لمنظمتنا .

لذلك ، فمن الأهمية بمكان ، أن تقوم كل حكومة وكل ممثل لها بالاسهام في ايجاد الارادة السياسية الضرورية لحل المشاكل الخطيرة التي نشعر بالقلق ازاءها ، وسأتناول العوامل الرئيسية لأننا لن نستطيع الوفاء بالتطلعات العادلة لشعوبنا الا عن طريق الارادة السياسية .

في هذا الاطار ، يجب أن نؤكد في المقام الأول على خطورة حالة الاقتصاد الدولي . ان لهذه الحالة آثارا عالمية شاملة ، ولكن آثارها البالغة الخطورة تنعكس على البلدان النامية ليس فقط بسبب الصعاب المؤقتة التي تواجهها ، وان كانت هذه الصعاب خطيرة ، ولكن أيضا لأن بلداننا بيد وأنها قد انفست في أزمت مطولة تضافت مختلف العوامل فيها للحد من امكانياتنا . وأشير بصفة خاصة الى خدمة الديون الخارجية والممارسات الحمائية للبلدان الصناعية وتدهور أسعار السلع التصديرية والانخفاض الهائل في تمويل التنمية ، سواء كان تمويلا عاما أو خاصا ، وكذلك معدلات الفائدة المرتفعة في أسواق التمويل الدولية . وفي هذا الصدد ، من الصعوبة بمكان أن نتصور كيفية توفير الموارد اللازمة لبلداننا لتمويل المشروعات الجديدة وتحديث صناعاتنا ، في الوقت الذي تنخفض فيه الاستثمارات ، وحيث لا تجد صادراتنا الحماية اللازمة من العالم المتقدم النمو ، وبينما تتزايد التزاماتنا المالية بالطبع .

عندما نصف الحالة الراهنة - ونترك جانبا الممارسات الأكاديمية في العلوم الاقتصادية أو عرض النماذج الرياضية المختلفة - يجب أن نأخذ في اعتبارنا الظروف الانسانية الخطيرة للغاية ، التي لا يمكن فصلها عن الأزمة ، التي نعيس فيها جميعا . تلك هي الحقيقة المرة التي تزعجنا ، وهي تتطلب حولا واجابات . وهذا هو السبب الذي من أجله يجب أن يستبدل الاحباط المتوقع نتيجة للجهود العقيمة بدفعة متجددة للسمعي من أجل ايجاد حلول في اطار المجتمع الدولي .

ان النتائج المحدودة للغاية التي أسفرت عنها الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد السادس) لها آثار عميقة . وليس هناك شك في أن كل البلدان ، سواء كانت متقدمة أو نامية ، لها الحق السيادي في توجيه وإدارة اقتصاداتها وتحقيق تقدمها بالطريقة التي تراها ملائمة . ولكن من الواضح أيضا أن البلدان المتقدمة النمو ، بالنظر الى ثقلها وتأثيرها ، تتحمل المسؤولية الأولى عن الحالة الراهنة ولديها أعظم الامكانيات لحلها . لا يجب أن تؤدي هذه الظروف الى المواجهات والصراع الديالكتيكي ، لأننا نعرف أنه في عالم متكافل فان كلا منا يحتاج الى الآخر . ولهذا يتحتم علينا أن نجرب كل الطرق الجديدة لايجاد منظور جديد لتعاون حقيقي وفعال .

يجب أن يجرى البحث عن طرق جديدة على نحو عاجل ويتصور خلاق وإدراك كامل للمسؤولية عن الأزمة الخطيرة الراهنة ، التي يجب من أجل حلها ، في مجال التجارة والنسبة للمشاكل الأكر خطورة لتمويل الديون الخارجية ، أن نعلن عن التزام حقيقي ، وهذا يعتبر أمرا حيويا للغاية .

ولا تستطيع البلدان الصناعية أن تتجاهل أكثر من ذلك حقيقة أن رفاهيتها ورخاؤها واحتمالات تقدمها وتنميتها السلمية ، ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة الشرائية للبلدان النامية . ولهذا ، يجب على المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو ، أن تأخذ في اعتبارها أن الاختناق المالي والاقتصادى المتدرج والمتزايد للبلدان النامية والذي نشهده الآن سوف يأخذ في طريقه أيضا دون شك البلدان الصناعية التي سوف تتأثر لا محالة مستويات الحياة فيها ، وبالتالي الاستقرار السياسي والاجتماعي ، مما يضع العالم في حالة من الفوضى الشاملة . وإذا ما حدث ذلك لن يكون هناك حل في الوقت الملائم لوقف معاناة كل شعوب العالم .

لقد زحرت الأربعون سنة الماضية بالأدلة على أن النزاعات المسلحة لم تعد قاصرة على الامم ذات القوة الضخمة وترسانات الأسلحة الكبيرة . لم تعد التنمية ضمانا للسلم ، ولا يمكن أن تكون كذلك الا اذا كانت عالمية . ومن ثم ، فان مسؤولية ضخمة تقع على أولئك الذين كان بوسعهم أن يسهموا في ازالة الخلافات ، ولكنهم بدلا من أن يفعلوا هذا زادوا منها . وبالمثل ، سوف تكون هناك عواقب لا مفر منها بالنسبة لأولئك الذين يتخذون مواقف حمائية غير مسؤولة ، اعتقادا منهم بأنهم بتحقيق ثروة أكبر لأنفسهم سوف يعززون في الآخرين خنوع واستسلام الفقر . \*

وفي هذا الاطار ، تود أوروغواي أن تؤكد مرة أخرى على الموضوعات ذات الترابط

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد نزييمانا ( بوروندى ) .

الوثيق وذات الأهمية القصوى . ويدور بذهني انتاج وتسويق المواد الغذائية من ناحية ، والجوع وسوء التغذية من ناحية أخرى . ومن الواضح أنه حتى تزال القيود والحواجز في تسويق المنتجات الزراعية والمواد الغذائية ، فان القدرة الانتاجية للبلدان النامية سوف تكون محدودة ، بعواقبها المأساوية فيما يتعلق بامدادات الغذاء . ويأمل بلدى أن تحل هذه المسألة الحيوية ، التي تؤثر على البشرية جمعاء ، في عزم واصرار . وفي هذا الاطار ، فاننا نطالب بقوة بازالة الاجراءات الحمائية واعانات التصدير التي تستخدمها البلدان الصناعية .

ومن الواضح أن الامم التي لديها أعظم الامكانيات والقوة الاقتصادية ، والتي تستخدم مختلف الوسائل والأجهزة ، تمارس حالياً وتطبق أشد الاجراءات الحمائية وتقدم أكبر دعم لصادراتها . وازا استمرت هذه الحالة ، سوف تكون هناك فجوة متزايدة أبداً بين البلدان الغنية والفقيرة ذات آثار لا مفر منها تتمثل في نزاعات داخلية ومضاعفات دولية . وازا لم يلعب العالم المتقدم دوراً ايجابياً حقيقياً في هذا المقام ، لن تقوم قائمة لاحتمالات نمو البلدان الأخرى وسوف يواصل الاقتصاد العالمي تخبطه في أزمات وصراعات .

وفي هذا المقام ، فان المصاعب التي تواجه البلدان النامية في مجال تمويل ديونيتها الخارجية معروفة تماماً . وفي التحليل النهائي ، فان الطريق الوحيد للوفاء بالتزاماتنا المالية هو تصدير منتجاتنا ، ولهذا فان الظروف الراهنة تتطلب بالحاح اعتماد حلول استثنائية مبتكرة تتماشى مع خطورة الحالة . ومن بين هذه الحلول زيادة حقوق السحب الخاصة واعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية بأسعار فائدة ملائمة وشروط سداد جديدة والتعاون اللازم من جانب المنظمات المالية العامة والخاصة ذات الأنشطة الدولية .

ان التقدم في هذه المجالات سوف تكون له انطباعات جديدة على مجالات أخرى في اطار الحوار العالمي البناء ، انسجاماً مع واقع الاقتصاد العالمي الذي يزداد تكافلاً وتكامله يوماً بعد يوم . وفي هذا السياق ، يؤيد بلدى الجهود التي تبذل لبدء مفاوضات عالمية شاملة تتم فيها ، بالضرورة ، مناقشة ازالة كل حواجز التجارة في المواد الغذائية .



وان التعاون متعدد الأطراف من أجل التنمية في إطار الامم المتحدة ، ليس  
بالطبع محصنا ضد المصاعب التي تؤثر على الاقتصاد الدولي . ورغم ذلك ، هناك اتفاق على  
أن الجوانب المؤسسية التي تتعلق بالعلم والتكنولوجيا للتنمية توضح أنه يمكن تحقيق تقدم  
اذا عملنا بنية حسنة على تحسين الصكوك متعددة الأطراف للتعاون والحفاظ عليها .

وإزاء تلك الخلفية للوضع الاقتصادي الدولي تبدد وازدياد في الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية المتطورة بدرجة كبيرة شيرة للخطر الى حد بعيد . ومن الواضح ان هذه الظاهرة ظاهرة سلبية من الزاوية الاقتصادية والزاوية الأمنية ، ولا يمكن فصلها عن النزاعات والتوترات القائمة على المستوى الدولي . ومن قبيل التمني أن نتصور نزع سلاح حقيقي فعال ، دون أن تسبقه أو تصاحبه تدابير بناء الثقة لتعزيز الحوار والتفهم . وفي هذا السياق ، ينبغي أن تؤدى المفاوضات المباشرة بين الأطراف الى نزع سلاح تدريجي متبادل يمكن التحقق منه بالضمانات اللازمة .

وتؤيد أوروغواى تأييدا راسخا جهود الامم المتحدة الرامية الى نزع السلاح ، ولا سيما الجهود الموجهة نحو نزع السلاح العام والكامل . ويعد احتذاء الشل الذى وضعتة معاهدة ثلاثيلكو لأمريكا اللاتينية ، وهو اقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ، خطوة ايجابية وعملية جديدة بكل تشجيعنا .

وكما قلنا في بداية بياننا ، فان أوروغواى تؤيد تماما ضرورة تعبئة الارادة السياسية اللازمة من أجل التوصل الى حلول حقيقية . ان مجرد الحديث عن هذه الارادة لن يؤدى الى نتائج . واذا فسرت كل فترة من الهدوء على انها ضعف يمكن استغلاله لانتهاج سياسة لزيادة التسلح تستهدف زعزعة الاستقرار ، لن يكون بوسعنا ترجمة مطالب شعوبنا الى واقع ، ان لا يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق الاقتناع الواضح والأكيد ، بأن السلم أمر أساسي وهدف أسمى ، وبالضرورة لا بد من توجيه كل جهودنا الى بلوغ هذا الهدف الذى لا مفر منه ، وتنمية البلاغة والجدل .

ان مسألة جزر مالفيانس تحتد مكانا بارزا بين الأمور التي تشير قلق المجتمع الدولي . وتتخذ بلادنا موقفا واضحا بشأن جوهر مسألة الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين فى السيادة على الجزر . ومنذ عشرين سنة ، أثار وفد اوروغواى مسألة الحاجة الى حل تفاوضي ، ونحن اليوم نكرر ذلك الموقف استنادا الى القانون الدولي . لهذا ، من الضروري - كما طلبنا أثناء الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وكما أقرت ذلك غالبية ساحقة - أن يتم

وضع هذا النزاع بطريقة ثابتة في إطار المفاوضات داخل الامم المتحدة وباشتراك الامين العام . ومن الضروري تجنب الاستعدادات العسكرية وطرح كل العوامل التي تؤدي الى المجابهة . جانبا . وتكرر اوروغواي مرة أخرى نداءها الحار من أجل البحث عن حلول سلمية ومناسبة . ونحن نعرب مرة أخرى عن استعدادنا لأن نتعاون مع الامم الأخرى لتحقيق هذه الفايـدة . ويمكن للامم المتحدة ، بل وينبغي لها ، أن تلعب دورا مناسبيا في ايجاد الاطار القانوني والسياسي الذي من شأنه أن يعزز حل هذه المشكلة .

ان بلادنا ، بوصفها عضوا في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، تتأثر تأثرا خاصا بجسامة المعاناة التي يعاني منها العديد من البشر بسبب استمرار التوتر والعنف في أمريكا الوسطى . لقد رسم قرار مجلس الامن ٥٣٠ ( ١٩٨٣ ) ، الذي اعتمد بالاجماع ، طريقا لمعالجة الأزمة الهائلة في هذه المنطقة . وفي هذا الاطار السياسي والقانوني ، تؤيد اوروغواي تأييدا راسخا جهود مجموعة كونتادورا للتوصل الى حلول مرضية . وتعهد المبادئ الأساسية التي وضعتها هذه المجموعة تمثيا مع القانون الدولي ذات أهمية خاصة . ومن المأمول فيه أن تواصل مجموعة كونتادورا عملها ، وتتمكن من أن تصل الى مرحلة التدابير العملية من أجل تعزيز السلم ، الذي هو هدف جهودنا الجماعية .

ان بلادنا مستعدة دائما للتعاون بطريقة بناءة على الصعيدين الاقليمي والدولي لبلوغ هذا الهدف ، من أجل انقاذ أمريكا الوسطى من التوترات والنزاعات العالمية وممن التدخل الخارجي .

وينبغي أن نشير أيضا الى أنه - للأسف - لم يتم احراز أى تقدم فيما يتعلق بمشاكل الشرق الأوسط . كما أن مبادرات السلم القيمة التي اتخذت عام ١٩٨٢ ، والمحادثات المشجعة التي اجريت في عام ١٩٨٣ من جانب شتى الأطراف ، لم تسفر عن أية نتائج ملموسة ، ويبدو أن هناك الآن عدم يقين عام بشأن المستقبل .

ومع ذلك ، من المفيد أن نذكر في هذا السياق بأن الامم المتحدة هي التي استطاعت أن تضع مجموعة من المبادئ للتوصل الى حل ، وتلك المبادئ لاتزال صالحة تماما . ولهذا ، فاننا نعتقد أن أي حل لا بد أن يأخذ في الحسبان - ضمن أمور أخرى -

الاعتبارات التالية : الحاجة الى حل تفاوضي يأخذ في الاعتبار حق كل الدول في المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها ، مع تحقيق الأمن والعدالة لكل الشعوب . وفي الوقت نفسه ، لا بد من ضمان الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ووضع صيغة نظامه السياسي . وعند تحقيق حل عادل ومنصف يكون لعاملا الوقت أهمية أساسية . ومن ثم ، فكما أعلننا في الدورة السابقة لهذه الجمعية ، ستؤدي بلادنا وما تأييدا راسخا أى اجراء موجه لاقامة السلم في الشرق الأوسط من خلال الاتفاقات بين الأطراف المعنية ، دون عنف وعلى اساس العدالة ، وتمشيا مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن .

ان الحالة في لبنان تشير قلنا عميقا . وتود أوروغواي ، التي تربطها بهذا البلد روابط وثيقة لأسباب عديدة للغاية ، أن تفتتم هذه الفرصة كي تكرر تأييدها الراسخ لاستقلال لبنان وسيادته وسلامته الاقليمية وحقه في تقرير المصير . ولا بد من تدعيم سلطة الحكومة اللبنانية وتوسيع نطاقها لكي تشمل كل الأراضي اللبنانية . ولا بد أن تنسحب جميع القوات الأجنبية سواء كانت ذات طابع اقليمي أو غير اقليمي ، باستثناء تلك التي تطلب الحكومة اللبنانية بحرية بقاءها ، ويجب ألا تبقى هذه القوات الا في الفترة المحددة لبقائها . ونحن على ثقة من أن الامم المتحدة ، بالتعاون مع الحكومة اللبنانية ، ستتمكن من أن تضطلع بدور فعال في المهمة الكبرى التي تنتظرها في الميادين السياسية والاجتماعية والانسانية .

لقد تناول مجلس الامن مسألة ناميبيا في مناسبات عدة . وقد استكملت الجمعية العامة ، من جانبها ، تلك المقررات بتأييد قوى لاستقلال ناميبيا . لهذا ، فان من المؤسف جدا أنه لا توجد حتى الآن أية دلالة على احراز تقدم حقيقي في تنفيذ مقررات الامم المتحدة . ولا يمكن أن يكون هناك شك في ان احتلال ناميبيا لا بد أن ينتهي في أقرب وقت ممكن ، وانه لا بد أن تتاح لشعب ناميبيا - تحت ادارة مؤقتة للامم المتحدة - حرية اختيار مستقبله واقامة تنظيمه السياسي .

وبالمثل فقد ادانت هيئات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مرارا وتكرارا الفصل العنصرى وطالبت بوضع حد لهذه الممارسة . وان اوروغواي تعارض بشدة نظام الفصل العنصرى وكل اشكال العنصرية والتمييز العنصرى ، لأن الفصل العنصرى يتنافى أساسا مع فلسفة ومؤسسات شعب اوروغواي . وعلاوة على ذلك فانه يشكل انتهاكا للقوانين الدولية .

ويتجسد الموقف الذى يتخذه بلدى فى كوننا طرفا فى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى وفى اننا كنا أول دولة تقبل ولاية اللجنة المعنية بتلقى شكاوى فردية .

وان وفد اوروغواي على استعداد للتعاون مع الوفود الأخرى التى تشاطره نفس الافكار للسعي من أجل التوصل الى وسائل دولية ، وفقا للميثاق ، لتحقيق الاقترال السريع للقرارات التى تتخذها منظمنا فيما يتصل بهذه المسائل . وفى هذا الصدد نود ان نؤكد الأهمية التى نعلقها على ايجاد حل سلمى لتوحيد كوريا يتم التوصل اليه على نحو مستقل عن طريق المفاوضات المباشرة والحوار بين الكوريتين . ويمكن ان يساعد هذا على ارساء دعائم السلم الدائم فى هذه المنطقة على أساس التفاهم المتبادل .

ولنا وطيد الأمل فى ان يتمكن المجتمع الدولى من الاسهام بصورة ايجابية فى حل هذه المشكلة . وفى هذا الصدد ، فاننا نؤيد أنشطة الأمين العام والمساعى الحميدة التى يقوم بها لاستئناف الحوار الضرورى بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . وان حجم المسائل المتعلقة والتقدم المحدود الذى احرز حتى الآن ، ناهيك عن النكسات الحقيقية ، كلها امور تبعث على الاحباط . وعلى الرغم من ذلك لا ينبغى ان تثبط هممنا . فبالرغم من الصعوبات تظل الامم المتحدة محفلا لا غنى عنه للحوار العالمى . وتعتبر اهم محفل تنظيمى للتعاون المتعدد الاطراف ، تجرى فى اطاره اتصالات ومفاوضات هامة ينبغى تشجيعها . وان الأسباب التى ادت الى انشاء هذه

المنظمة تظل قائمة ولا تزال مقاصدها ضرورية لشعوب الأمم المتحدة . واشير هنا الى حفظ السلم وتعزيز التقدم والاقتصادى والاجتماعى .

ولذلك فان اوروغواى تؤيد بقوة الخطة التي وضعها الأمين العام في تقريره السنوى المقدم الى الدورة السابقة والنهج الجديد الوارد في تقريره الحالى . ونرحب بالافكار والاقتراحات الصادرة عن البلدان الأخرى .

وقدمت اوروغواى للجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة بعض التعليقات التي ترمي اساسا الى اقتراح وسائل اجرائية من اجل قيام مجلس الأمن باتخاذ اجراءات سريعة في حالة الازمات ، ونؤيد تطوير سلطات الأمين العام حيث ينبغي تعزيز دوره عن طريق تقديم التأييد الكامل له من قبل الدول الاعضاء . ونؤكد هنا اننا نشاطر الآراء التي برزت بشأن ضرورة تعزيز دور المنظمة وجعلها اكثر فعالية . ولا بد ان يستمر هذا الاتجاه ويعزز . وسيتعاون وفد بلادى دائما مع الجهود الرامية الى بلوغ هذا الهدف .

وتجدر الاشارة هنا الى الجهود المبذولة لترشيد الميزانية ونفقات المنظمة دون شل البرامج المفيدة لشعوبنا . وتتضمن هذه الجهود مراعاة التنسيق مع الوكالات والهيئات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة .

وقبل ان اختتم كلمتي هذه ، أود ان ادلي ببعض الملاحظات الموجزة بشأن الحالة في بلادى . وهي ملاحظات الغاية منها تقديم المعلومات للمجتمع الدولى . ولا يقصد بها اللجوء الى تقديم التبريرات . ان بلادى لا يمكنه ان يتهرب من الصعوبات الضخمة الناتجة عن الانكماش الدولى . وفي مواجهة هذه الازمة اتخذت حكومة بلادى تدابير رأته انها لازمة لمعالجة الحالة الراهنة بالوسائل المتاحة لها . وقد فعلنا ذلك على الرغم من الحواجز الحمائية والظروف الأخرى غير المواتية التي اشيرنا اليها عند الكلام عن الاقتصاد الدولى .

اننا على اقتناع بأننا بذلنا قصارى جهدنا واحرزنا تقدما في أوقات عصيبة

وقد تعين علينا تقديم التضحيات والتخلي عن بعض الاشياء . ولكننا فعلنا ذلك بثقة وايمان بالمستقبل .

وفي الوقت نفسه ، وبعد التخلص من الكوارث التي الحقت الدمار ببلدنا في الماضي بعنف لا يتفق وروح السلم التي يتميز بها شعبنا ، فان اوروغواي تتقدم بقوة وتصميم على طريق الديمقراطية الحقة التي تتفق ومشاعر اوروغواي حكومة وشعبا . وعلى الرغم من الصعوبات الاجرائية المؤقتة ، فقد اعدت حكومة بلادي برنامجا مؤسسيا يجرى تنفيذه الآن . وقد تم استكمال مراحل هامة منه ، مثل تنظيم الاحزاب السياسية وانتخاب اعضاءها عن طريق اجراء انتخابات شعبية . وينص البرنامج ، الذي تم تأكيده من جديد ، على اجراء انتخابات عامة في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ ، ونقل السلطة السياسية الى المنتخبين في آذار/مارس ١٩٨٥ .

هذا هو الطريق الذي تسلكه بلادي ، وتسلكه بتصميم ثابت . وهو طريق يفضي بالسلم والاعتدال ، الى ارساء دعائم الديمقراطية الكاملة وفقا لتقاليدنا المدنية وبتأييد واجماع من شعب اوروغواي . وستواصل حكومة بلادي التزامها الصادق والحاسم باعادة اضاء الطابع المؤسسي على البلد .

وانني اذ اختتم كلمتي هذه بتلخيص للحالة الدولية ، لا بد لي ان اسلم ، بواقعية ، بأن هناك اختلافات وانشاقات داخل المجتمع الدولي . وكثيرا ما تنشأ هذه الحالة عن عدم قيام هيئات الأمم المتحدة باتخاذ اجراء بشأنها . وكما ذكرت في مستهل كلمتي فانه لا يمكن احراز تقدم حقيقي دون توفر الارادة السياسية اللازمة والتصميم الجماعي لدى الدول الاعضاء على التصرف في جميع المسائل وفقا للميثاق .

ولا بد ان نجدد التزامنا بالعمل معا في مسعانا المشترك وأن نعمل باحترام تام للحقوق السيادية لكل دولة في تقرير مصيرها ، دون تدخل اجنبي ودون ان تخالج احد الرغبة في الهيمنة والسيطرة على الآخرين ، ودون تلقيه الدروس لانه امر غير مقبول وغير مناسب .

ومن الضروري ان نتكلم بصراحة وصدق ، ويتعين علينا الابقاء على الحوار  
المفتوح والعمل بروح بناءة . ومن الضروري ان نؤكد مرة ثانية ايضانا بالقانون وبالأمم  
المتحدة . ولايسعنا الا ان نبذل جهودا كبيرة ، بشجاعة وتفان ، للمضي قدما  
والتغلب على روح التشكك والصعوبات الحالية . وبهذا الطريق وحده سنتمكن من  
مواجهة التحدي الحقيقي والوفاء بمسؤوليتنا تجاه شعبنا أي بناء مستقبل يقوم على  
السلم وتحقيق السعادة للانسانية جمعاء .

رفعت الجلسة الساعة . ١٢ / ٤